



مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2971

21 December 1990

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١١/٠٠

(اليمن)

الرئيس : السيد الأشطل

الأعضاء :

السيد فورونتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد تاديبي	إثيوبيا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد بغبني اديتو نزنغيا	زائير
السيد لي داويو	الصين
السيد روشرو دلا مابليير	فرنسا
السيد تورنود	فنلندا
السيد فورتية	كندا
السيد ألكون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السيد بنيالوسا	كولومبيا
السيد رجالي	ماليزيا
السيد ديغيد هاناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد بيكرينغ	وايرلندا الشمالية
	الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠بيان من الرئيس

الرئيس : في بداية هذه الجلسة يسعدني أن أقول إنه بما أن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد عقدت آخر جلساتها البارحة تحت رئاسة السيدة مارياتا راسي ، أود ، بهذه المناسبة ، أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدة مارياتا راسي على ترؤسها أعمال اللجنة ، وعلى الجهود الكبيرة التي بذلتها أثناء عملها . لقد أكملت السيدة راسي عملها بتقديم تقريرين لي ، وبذلك تكون قد قامت بجهد كبير في إطار مهمتها .

كما أود أن أتقدم بالشكر لنائبي اللجنة ممثلَي كندا وكولومبيا .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/21981 و Add.1)
تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لميانة السلم في قبرص
(S/21982)

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لآستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد والنمسا لدى الأمم المتحدة (S/21996)

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول

أعماله .

معروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية : S/21981 و Add.1 ، تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛ و S/21982 ، تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لميانة السلم في قبرص ؛ و S/21988/Rev.2 التي تتضمن نص مشروع قرار تم إعداده في غضون المشاورات التي أجراها المجلس ؛ و S/21996 التي تتضمن نص رسالة

مؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لآستراليا وآيرلندا والدانمرك والسويد والنمسا لدى الامم المتحدة .

ومشروع القرار المعروض على المجلس في الوثيقة S/21988/Rev.2 . تم الاتفاق عليه بين أعضاء المجلس ، وسيقدمه الرئيس .

أود الآن أن أبين أن هناك بعض التعديلات التي سأذكرها شفويا من النص الانكليزي . في السطر الاول من الفقرة ١ من المنطوق يستعاض عن عبارة " the costs and problems of financing " بعبارة "the problem of the costs and financing" . وفي السطر الرابع من الفقرة ١ من المنطوق ، بعد " (S/21982) " ، يضاف التعبير التالي "in all its aspects" . وهذه التعديلات بطبيعة الحال ستعكس في نصوص مشروع القرار باللفظ المختلفة .

أفهم الآن أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المعدلة شفويا . وإذا لم أسمع أي اعتراض فإنني سأطرح مشروع القرار للتصويت .

بما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، آشوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليمن .

الرئيس : فيما يلي نتيجة التصويت : ١٥ صوتا مؤيدا . وبهذا يكون

مشروع القرار قد اعتُمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٨٢ (١٩٩٠) .
والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عن القرار الذي اتخذناه ثوا .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن كندا

يسعدها كثيرا بحق أن مجلس الأمن اعتمد مشروع القرار المعروف علينا هذا الصباح .
 إن كندا ، بوصفها عضوا في المجلس منذ عامين ومساهما بقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لما يزيد على ٢٦ عاما ، تشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة غير المستقرة لتمويل القوة . إن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، لاتزال حتى اليوم عملية صيانة السلم الوحيدة التي تمول من التبرعات وليس من الاشتراكات المقررة . وعبر السنوات ما فتئت هذه التبرعات تقل باستمرار عن المبلغ المطلوب لتغطية النفقات التي يتكبدها المساهمون بقوات .
 وقد أعرب الأمين العام مرارا عن قلقه حول الحالة السقيمة لتمويل القوة ، ودعا الى استخدام الاشتراكات المقررة لدفع النفقات التي تتحملها الأمم المتحدة .
 وكرر الأمين العام تلك الدعوة في تقريره الأخير عن عمليات القوة ، والمؤرخ ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (S/21981) .

هذا الوضع عززه جميع المساهمين بقوات في فريق الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مؤخرا في رسالتهم المؤرختين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (S/21996) وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ (S/21301) وكذلك فريق الاستعراض التابع للأمانة العامة الذي درس العمليات الخاصة بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وأصدر تقريره المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (S/21982) .

وهذه الوثائق جميعا توضح أن الطريقة الوحيدة لحل الأزمة المالية التي تواجه الفريق هي الاستعاضة عن نظام الاسهامات الطوعية باستخدام الاشتراكات المقررة التي تدفعها جميع الدول الاعضاء .

إن كندا ، منذ انضمامها إلى مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ - أي منذ عامين - عملت على تذليل الصعوبات المالية التي تواجه القوة . وقد حشدنا على استخدام الاشتراكات المقررة في كل وقت عرض فيه على المجلس التجديد نصف السنوي للولاية . وقد ألحنا على إصدار بيانات رئاسية تتضمن إشارات إلى مشاكل تمويل القوة . وبالإضافة إلى هذا شجعنا على استعراض عمليات القوة لبحث كيفية خفض النفقات دون الإضرار باستمرارية عملها الهام للغاية .

ولذلك ، كان من دواعي سرورنا إصدار المجلس بيانا رئاسيا (S/21361) يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اعترف فيه بوجود "أزمة مالية تتفاقم باستمرار" تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وفي الأشهر الستة التي انقضت منذ صدور ذلك البيان ، بذلنا ، نحن وزملاؤنا من الدول المشاركة بقوات ، كل جهد ممكن لاقتناع أعضاء مجلس الأمن بأن الوقت قد حان لمعالجة هذه المشكلة عن طريق استخدام الاشتراكات المقررة لحمة الأمم المتحدة من نفقات الفريق .

لقد أرسل وزراء خارجيتنا رسائل إلى وزراء خارجية عدة دول أعضاء في المجلس . وعرض الدبلوماسيون حججنا في عواصم وفي عواصم جميع الدول الاعضاء في هذا المجلس . وأجريت مناقشات شائبة هنا في نيويورك . وتوجت هذه الجهود جميعا بمشروع القرار (S/21988) الذي عمم على أعضاء المجلس في أواخر الأسبوع الماضي . وقد كان من شأن ذلك القرار أن يلزم هذا المجلس بالاستعاضة عن الاسهامات الطوعية بالاشتراكات

المقررة لنصيب الأمم المتحدة من نفقات القوة ، ابتداء من التجديد المقبل لولاية القوة في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وكان هذا هو القرار الذي أراد المقدمون الاصليون لمشروع القرار وجميع المشاركين التقليديين بقوات أن يتخذها المجلس .

وكما تعلمون - سيدي الرئيس - فإننا كنا ننتوي أن يصوت على هذا المشروع في الأسبوع الماضي ، قبل تجديد ولاية الفريق لمدة ستة أشهر أخرى . إلا أنه بناء على طلب بعض أعضاء المجلس ، ولأسيما أحد مقدمي مشروع القرار ، وافقنا على تأجيل النظر في ذلك المشروع لإتاحة الوقت لمزيد من المفاوضات .

ومنذ ذلك الوقت واصلنا بذل جهودنا لإقناع بعض الأعضاء الدائمين في المجلس - الأعضاء الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن صيانة السلم والأمن الدوليين - بأن الوقت قد حان لحل الأزمة المالية للقوة . حاولنا إقناع هؤلاء الأعضاء بأنهم - مثل مائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تشارك - لسبب أو لآخر - بقوات في عمليات حفظ السلم ، من واجبهم تحمل نصيبهم الممنصف في العبء المالي .

وللأسف ، لم يحالفنا النجاح ، وكان شبح حق النقض مخيما على قاعة المجلس . وفي ظل هذه الظروف ، ورغبة في تحقيق مصلحة كل الدول المساهمة في قوات صيانة السلم ، عدلنا مرة أخرى مشروع القرار الذي أصبح (S/21988/Rev.1) حتى يقوم المجلس بدراسة طرق بديلة لتمويل الفريق في الأشهر الستة المقبلة ، ولكن على أساس أنه إذا لم يتسن التوصل إلى بدائل للاشتراكات المقررة ، فسيوافق المجلس حينئذ على تمويل الفريق باستخدام الاشتراكات المقررة ابتداء من ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

نود أن نشكر جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي أيدت مشروع قرارنا المنقح . ويسرنا أن أعضاء كثيرين في المجلس تفهموا منطق قضيتنا في أوائل هذا الأسبوع وكانوا مستعدين لتخفيف بعض العبء الثقيل الذي يتكبده المشاركون بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لأكثر من ربع قرن .

ولسوء الحظ ، ظل بعض أعضاء المجلس غير مستعدين لإلزام أنفسهم باقتسام نفقات تلك القوة ، مع أنهم صوتوا ٦٢ مرة حتى الآن لتجديد مهمة القوة ، إيماناً منهم - مثلنا - بأنها تقوم بدور حيوي في صيانة السلم في قبرص ، وفي المساعدة على تهيئة الظروف التي تتيح للأمين العام مواصلة مهمة مساعيه الحميدة .

وفي المفاوضات التي تلت ذلك ، بذلنا كل جهد ممكن للاستجابة لهذه الشواغل ، دون إغفال هدف القرار - وهو حسم الازمة المالية للقوة . والنتيجة هي القرار الذي اتخذته المجلس هذا الصباح بالإجماع .

ونحن نأسف لأن هذا القرار في حد ذاته لا يحل المشكلة . إلا أنه يلزم هذا المجلس بدراسة المشكلة وتقديم تقرير عن نتيجة الدراسة بحلول أول حزيران/يونيه ١٩٩١ ، لوضع ترتيبات مالية بديلة ، يمكن أن تتضمن استخدام الاشتراكات المقررة ، ولوضع القوة على أساس مالي سليم ومضمون في نفس الوقت الذي تجدد فيه ولاية القوة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أو قبل ذلك .

ومع أن فترة عضوية كندا الحالية في المجلس تنتهي بعد عشرة أيام ، سنواصل متابعة هذا الأمر عن كثب والعمل مع أعضاء هذا المجلس - وهذا تعهد منا - في البحث عن ترتيبات تمويل بديلة للقوة . وسنفعل هذا ، لا بمفتنا عضوا ملتزما في الأمم المتحدة يؤمن بعملية صيانة السلم بشكل عام فحسب ، وإنما أيضا بمفتنا عضوا ملتزما ومتفانيا في تلك القوة .

وفي الختام ، اسمحوا لي بأن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين موتوا لمالح هذا القرار اليوم . ونحن - وزملاؤنا المشاركون بقوات - نتطلع إلى اليوم الذي يأتي بعد ستة أشهر من الآن والذي يكون فيه تمويل القوة على طريق أكثر صحة .

قد يكون هذا آخر بيان أدلي به بمفتي ممثلا لكندا في مجلس الأمن قبل أن تحين ساعة رحيل وفد بلادي بعد أن أكمل ولايته الأخيرة التي استمرت عامين . وإذا تكلم بمففة شخصية ، وكذلك نيابة عن جميع أعضاء الوفد الكندي - أود أن أشكر جميع زملائي على صداقتهم وتعاونهم خلال الشهور الأربعة والعشرين الماضية . لقد كان من دواعي الشرف الكبير ومن المزايا الغريفة لكندا أن تشارك في العمل الحيوي لهذه الهيئة المتجددة الحيوية في هذا الوقت الحاسم من تاريخها الذي يبلغ ٤٥ عاما .

تكلم بالفرنسية

أختتم بياني بأن أتمنى لكم - سيدي الرئيس - وللأمين العام ، ولسائر أعضاء الأمانة العامة وجميع زملائي - أعيادا سعيدة وأتم صحة وكل نجاح وسعادة في عام ١٩٩١ .

الرئيس : أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا وقبل كل

شيء ، أود أن أشكر ممثل كندا لعرضه بوضوح كبير خلفية القرار الذي أصدره المجلس
توا وتاريخه ومعناه . ومن الأهمية البالغة - في رأينا - أن يفهم الجميع المشكلة
الخاصة بتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وقد كان البيان الكندي
بالتأكيد إسهاما آخر في ذلك الاتجاه .

وفنلندا من بين البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ إنشائها . ولذلك ، يوجد في فنلندا أيضا إدراك قوي للغاية بالطبيعة غير المرضية لترتيبات التمويل الراهنة . ومن ثم فإننا نؤيد دوما الأمين العام في جهوده الرامية إلى إحداث تغيير في نظام التمويل الحالي . ونحن نتعاون أيضا مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات بغية الانتقال من الإسهامات الطوعية إلى الاشتراكات المقررة .

وإننا نرى في القرار الذي اعتمدتوا خطوة أولى نحو جعل تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص متماشيا مع المبادئ المطبقة على عمليات صيانة السلم الأخرى . ويحدونا الأمل في أن يكون المجلس قد بدأ الآن عملية لا رجعة فيها تؤدي إلى حدوث تغيير في حزيران/يونيه ١٩٩١ .

وأخيرا ، وكما قال المتكلم السابق ، قد يكون هذا آخر بيان لي في المجلس ، وأود ، بالنيابة عن جميع أعضاء وفد بلادي وباسمي شخصيا ، أن أشكر جميع أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة للتعاون معهم .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أبدأ ببيانتي بالإشادة بالجهود العظيمة التي بذلها ممثل كندا ، بوصفه المشارك الأول الأصلي في تقديم مشروع القرار ، بغية المضي قدما بهذا العمل . وقد عملنا معه ، بالاشتراك مع ممثل فنلندا ، في الأسابيع القليلة الماضية ، ولكن لولا الجهود التي بذلها لما تمكنا حتى من التوصل إلى ما حققناه اليوم . وبالطبع ، يأسف وفد بلادي هو الآخر لأن مجلس الأمن لم يتمكن من السير إلى آخر الطريق اليوم ، ولكننا نعتقد أن القرار الذي اعتمدناه توا خطوة كبيرة نحو الامام . ونحن نرحب بأن المجلس التزم أخيرا بإيجاد حل لمشكلة تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

وكما قال متكلمون آخرون وأكدوه ، فإن عملية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عملية فريدة من عمليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في كونها تعتمد على الإسهامات الطوعية للوفاء بتكاليف العملية التي تتحملها الأمم المتحدة ، واعتقد

أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أن تكاليف الأمم المتحدة هذه صغيرة نسبياً - أقل من ٣٠ مليوناً من الدولارات في السنة - لأن نسبة كبيرة من نفقات العملية يتحملها المساهمون بقوات . ولكن حتى الإسهامات الطوعية فشلت دوماً في الوفاء بهذا المبلغ المتواضع ، ووصلت متأخرات حساب القوة إلى ١٨٠ مليوناً من الدولارات ، وهكذا يتحمل المساهمون بقوات هذا العبء أيضاً .

والآن ، يقدر أن التكلفة الكلية للقوة منذ عام ١٩٦٤ ، بلغت في مجموعها حوالي بليونين دولار - وهذا مبلغ كبير للغاية بحق - ومعظم هذا المبلغ تتحمله حفنة صغيرة من المساهمين بقوات . وهذه ، بصراحة ، حالة غير منصفة على الإطلاق . وقد طالب الأمين العام مراراً بأن يوضع تمويل القوة على أساس سليم ، وفعل ذلك مرة أخرى في تقريره المعروف على المجلس اليوم . وبعد ٢٦ عاماً ، حان الوقت لأن يستجيب المجلس لذلك النداء ، ومن المؤكد أن وفد بلادي سيعمل جاهداً ليضمن حل هذه المشكلة حلاً نهائياً عندما نتناول هذا الأمر مرة أخرى في الأشهر الأولى من العام المقبل .

وأخيراً ، من المهم أن ندرك أن ما نتكلم عنه هنا لا يتعلق بمسألة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وحدها بل إنه ينسحب أيضاً على صيانة السلم عموماً . وقد يطرح على المجلس قريباً اقتراح خاص بعملية أكبر لصيانة السلم في الصحراء الغربية . وربما تطرح عليه عملية أكبر في كمبوديا . وببساطة ، ليس من المنصف أو المقبول أن نترك الترتيبات الشاذة وغير المرضية ، إلى درجة تدعو إلى الكتابة ، والخاصة بتمويل القوة دون علاج . ولهذا نرى أنه قد آن الأوان للانتقال إلى الاشتراكات المقررة ، وهذا هو الأساس الذي سنتفاوض عليه في الاستعراض وإعادة النظر اللذين أقرهما القرار الذي اعتمدناه توا .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): مابرحت حكومة

الصين ترى أنه ينبغي للطائفتين في قبرص السعي إلى حل سياسي لمشكلة قبرص عن طريق المفاوضات ، كما أنها تقيم دائماً دور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تقييماً إيجابياً . وأود في هذه المناسبة أن أطلب مرة أخرى إلى زعميي الطائفتين

القبرصيتين أن يتعاوننا تعاوناً تاماً مع الأمين العام من أجل إيجاد حل مبكر لهذه المسألة التي طال أمدها .

وفيما يتعلق بتمويل القوة ، فعلى الرغم من أن الوفد الصيني يتعاطف مع هذه القوة في صعوباتها المالية ، ومع البلدان المساهمة بقوات في محنتها ، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن القرار المتصل بإنشاء القوة وتشكيلها وترتيبات تمويلها اتخذ في ظروف خاصة في ذلك الوقت ، ولذلك فإن القوة لها سماتها الفريدة . وإذا كان شكل الترتيبات المالية هو وحده الذي سيتغير فربما تثار أيضاً ، نتيجة لذلك ، مسائل لإعادة النظر والتغيير بالنسبة لجوانب أخرى للترتيبات في مجملها . وبسبب الطابع المعقد نسبياً لهذه المسألة المتبقية من التاريخ ، ولأن أعضاء المجلس لديهم وجهات نظر متباينة للغاية حول هذه المسألة ، فإن الوفد الصيني يرى دوماً أنه ينبغي التوصل إلى حل ملائم وشامل عن طريق المشاورات الكاملة .

لقد لاحظنا أن القرار المعدل يؤكد على أن المشاورات بشأن هذه المسألة سيجريها أعضاء مجلس الأمن وأن المجلس سينظر في الموضوع وسيصدر قراراً نهائياً بشأن كيفية إدخال التغييرات . ولا حاجة في الوقت الراهن إلى اضطلاع جميع الأطراف بأية التزامات .

إن القرار ، في رأينا ، يعبر عن رأي الصين - وهو أنه ينبغي مواصلة المشاورات ، دون الاندفاع إلى اتخاذ أي قرار بشأن تغيير الترتيبات المالية . ولذلك صوّت وفد الصين لصالح القرار . ومع ذلك ، أود أن أؤكد من جديد أن الموقف الصيني بشأن الترتيبات المالية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لم يتغير ، وأن الصين ليست ملتزمة بإجراء أي تغيير في تمويل هذه القوة .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد سبق لي أن أعلنت في حزيران/يونيه من هذا العام موقف الاتحاد السوفياتي بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وقد أكدت في بياني أمام مجلس الأمن في ذلك الوقت أن مسألة كيفية تمويل قوة الأمم المتحدة

لصيانة السلم في قبرص لا يمكن أن ينظر فيها بمعزل عن الجوانب الأساسية الأخرى لعملية الأمم المتحدة لصيانة السلم هذه .

ويجب ألا نغفل الطابع المميز والسمات المحددة لعملية الأمم المتحدة هذه ، كما هي واردة في قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . كما أنني ، في بياني في حزيران/يونيه ، ذكرت بأن الاتحاد السوفياتي أيد القرار المتخذ في عام ١٩٦٤ في ضوء موقف قبرص ونظرا لأن اتخاذ القرار لم يفرض أية التزامات مالية على الدول الأعضاء التي لم تساهم في القوة .

إننا نفهم بالطبع الصعوبات المالية التي تواجهها الآن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . فمشكلة تمويل عمليات صيانة السلم عموماً قد أصبحت الآن حادة بالنسبة للمنظمة بمجموعها . إن الدول الكبرى ، وهي الدول المساهمة الرئيسية بما فيها الاتحاد السوفياتي ، تدفع مبالغ كبيرة لعمليات صيانة السلم في مختلف أرجاء العالم ، وعما قريب ، مع احتمال الشروع في عمليات مكلفة في الصحراء الغربية وكمبوديا ، ستزداد هذه النفقات والتكلفة أكثر مما هي عليه .

وفي ظل هذه الظروف أصبح تمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم مشكلة حادة تتطلب أنواعاً جديدة من الحلول بل وقد تكون مختلفة عن الحلول المعتادة . والامكانيات الإضافية لخفض تكاليف هذه العمليات يمكن أن تتضمن الاستخدام الرشيد للفرق العسكرية التابعة للأمم المتحدة والاستفادة التامة من الموارد المحلية .

وبالتالي ، فقد تبادلنا الرأي مع مقدمي مشروع القرار بغية إيجاد حل يقبله الجميع لهذه المشكلة البالغة الأهمية بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات . ونحن ممتنون للممثلين الدائمين لكندا والمملكة المتحدة وغيرهما من مقدمي مشروع القرار الذين استجابوا لهذا البحث عن نهج مقبول عموماً بأسلوب يتسم بالمسؤولية الواجبة .

وحسب فهمنا ، فإن الصياغة بشأن إجراء دراسة شاملة لمشكلة تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، تعني أنه سيكون هناك دراسة متعمقة للمشكلة ولجميع جوانب مهام هذه القوة ومواقف الأطراف . ونؤكد على أن القرار لا يحكم مسبقاً على الأمور بأي حال ، ولن يكون هناك تطبيق تلقائي للتمويل الإلزامي للقوة .

كما نود أن نؤكد على أنه لا يمكن إيجاد حل نهائي ومقبول عموماً للمشكلة إلا كنتيجة للمشاورات المقبلة .

ونود كذلك أن نؤكد على أنه لا بد أن تكون مشكلة إيجاد تسوية لمسألة قبرص في طليعة اهتمامات المجلس . ونعتقد أن من الضروري أن يجري في أقرب وقت ممكن إنهاء هذا المأزق المزمع الذي تواجهه العملية ، وأن تحل المشكلة القائمة حالياً على أساس قرارات الأمم المتحدة المعروفة تماماً ، آخذين في اعتبارنا المصالح المشروعة للقبارة .

وستابع عن كثب شديد بعثة المساعي الحميدة للأمين العام والحوار فيما بين الطائفتين الجاري في هذا السياق . ونؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بيريز دي كوبيار ، بما في ذلك جهوده الرامية إلى توجيه الحوار صوب تحقيق نتائج عملية .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية) : تدرك حكومة بلدي إدراكا تاما الشواغل الحقيقية للغاية لتلك البلدان التي تفعل الكثير لاستمرار تحقيق النجاح لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وتؤيد الولايات المتحدة تمام التأييد قوات الأمم المتحدة في قبرص ، وترى أنها جزء لا يتجزأ من جهود الأمين العام المستمرة لتيسير التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

وقد اعترفنا تمام الاعتراف بالمشاكل التي أكدها مؤخرا الأمين العام في تقريره (S/21981 و Add.1) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر بشأن القوة . ونعتقد اعتقادا راسخا بوجوب التوصل إلى حل لمشكلة أوجه العجز في التمويل الناشئة عن إخفاق المزيد من البلدان في تقديم التبرعات للقوة . وقد أيدنا تأييدا فعالا جهود الأمين العام الرامية إلى كسب مزيد من التبرعات . ول سوء الحظ ، فإن مناشداته مازالت تلقى أذانا صماء .

وإذ نعالج مسألة التمويل ، فلا بد أن نستعرض أيضا الوسائل الكفيلة بخفض نفقات التشغيل مع الإبقاء على قدرة قوة صيانة السلم على تأدية مهمتها . وفي ضوء هذا ، ندرس باهتمام تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، الذي سافر إلى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

ونرحب بالدعوة الواردة في هذا القرار إلى دراسة السبل الكفيلة بوضع قوة الأمم المتحدة في قبرص على أساس مالي سليم ومضمون . ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الذي يطالب به هذا القرار . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن يكون واضحا أن هذا القرار لا ينص على طريقة أو أخرى لتحقيق إقرار أساس مالي سليم لقوة صيانة السلم . ونعتمد أن نبحث في جميع وسائل تمويل القوة ، ولكن نظرا لأن هذه المسألة حساسة من الناحية السياسية بالنسبة للولايات المتحدة ، فإننا سنحتاج كذلك إلى التشاور عن كثب مع كونغرس الولايات المتحدة ، وهذا بالضبط ما نعتزم القيام به .

إن التزام الولايات المتحدة بقوة صيانة السلم في قبرص التزام واضح . ونحن نؤيد تماما جميع الجهود الرامية إلى معالجة الأعباء المالية الواضحة التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات .

السيد روشيرو دي لا سابلير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار الذي أصبح القرار ٦٨٢ (١٩٩٠) . بيد أننا نود أن ندلي بعدد من الملاحظات بشأن الموضوع .

لقد ساندت فرنسا دائما عمليات صيانة السلم التي نعتقد أنها أداة قيمة للغاية تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بالواجبات الموكولة إليها بموجب الميثاق للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وبدلا من أن تكتفي فرنسا بتأييد عمليات صيانة السلم من حيث المبدأ فحسب ، فقد التزمت بتقديم الموارد البشرية والمالية لهذه العمليات . إن ما يزيد عن ٥٠٠ من الضباط وضباط الصف والجنود الفرنسيين يشاركون في هذه العمليات . وفيما يتجاوز ذلك ، فقد تكفلنا دائما بمسؤولياتنا المالية فيما يتصل بعمليات صيانة السلم ، ودفعنا الإسهامات الإلزامية كاملة وفي الموعد المطلوب . ونحن على استعداد لأن نقدم نفس التأييد البناء لعمليات صيانة السلم المماثلة التي قد يقررها مجلسنا في المستقبل .

وفيما يتصل بالحالة المحددة لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فإننا هذا العام أيضا قدمنا إسهاما طوعيا لحساب القوة .

إن الهدف من عمليات صيانة السلم هو تيسير تسوية الصراعات والنزاعات الدولية . ولهذا لا يمكن اعتبار هذه العمليات بديلا للسلام أو للسعي إلى تسوية سياسية تفاوضية . وبالتالي ، لا بد أن تكون دائما عمليات مؤقتة . عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم منذ ٢٦ عاما ، كان واضحا أن ولايتها مؤقتة . ول سوء الحظ فقد علمتنا التجربة أن القوة قد أصبحت دائمة ، وذلك بسبب الظروف السياسية التي لا يسعنا إلا أن نأسف لها ، لأنها تقف في وجه أي تسوية تفاوضية لمشكلة قبرص .

نؤكد من جديد على رغبتنا في رؤية تسوية سياسية سريعة للمشكلة ، ونؤيد تماما جهود الامين العام في اضطلاع ببعثة المساعي الحميدة فيما يتعلق بقبرص . وفي هذا الإطار ، وبينما أكد مجلسنا من جديد ، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ، تشجيعه للبحث عن تسوية سياسية ، فإننا نحرص ، ونحن نعالج المعوقات المالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، على تجنب أي قرار قد يعزز اتجاهها بات واضحا أكثر من اللازم نحو إضفاء الطابع المؤسسي على القوة وجعلها دائمة . أن التأكيد على هذا الاتجاه يعني إرسال إشارة سيئة للأطراف المعنية ، ففي الوقت الذي يناشدها فيه بإبداء الإرادة السياسية والتصميم المتزايد على تيسير البحث عن تسوية يقبلها الجميع .

غير أننا في الوقت ذاته نبدي تفهما فيما يتعلق بإجراء استعراض متعمق لتمويل القوة . ونعتقد أنه قد يكون من المفيد أن تشمل هذه الدراسة أيضا الجوانب التشغيلية والتنظيمية للقوة .

الرئيس : ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي . وبهذا يختتم مجلس

الامن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠